

دور القضاء الأردني في محاكمة الجرائم الاقتصادية

-دراسة حالة للتهرب الضريبي وغسل الأموال-

The Role of the Jordanian Judiciary in Prosecuting Economic Crimes – A Case Study of Tax Evasion and Money Laundering

عبد المهدي الضمور، كلية الحقوق – جامعة جرش، الأردن

Phd.abedalmhady@yahoo.com

تاريخ قبول المقال: 03-12-2025

تاريخ إرسال المقال: 10-10-2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القضاء الأردني في محاكمة الجرائم الاقتصادية، مع التركيز على جريمتي التهرب الضريبي وغسل الأموال كحالتين تمثلان تحدياً فعلياً للعدالة الاقتصادية. تناولت الدراسة الأطر القانونية والتشريعية المعمول بها في الأردن، ومدى كفاية هذه الأطر لمواجهة هذا النوع من الجرائم التي تتسم بالتعقيد والتشابك المحلي والدولي. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي مع دراسة حالات واقعية. وأظهرت النتائج أن الأردن قد خطا خطوات مهمة في تطوير منظومته القضائية والتشريعية، إلا أن هناك حاجة لمزيد من التحديث في آليات التحقيق والتقصي، إلى جانب تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية والقضائية.

الكلمات المفتاحية: القضاء الأردني، الجرائم الاقتصادية، التهرب الضريبي، غسل الأموال، العدالة الجنائية، الإصلاح القانوني، الشفافية المالية.

Abstract:

This study aims to analyze the role of the Jordanian judiciary in prosecuting economic crimes, focusing on tax evasion and money laundering as representative case studies. It examines the current legal frameworks in Jordan and evaluates their adequacy in addressing complex economic crimes with both domestic and international dimensions. The study adopts a descriptive and analytical methodology and incorporates real case analysis. Findings indicate that while Jordan has made significant strides in judicial and legislative reforms, further improvements in investigation procedures, judicial efficiency, and inter-agency cooperation are still necessary.

Keywords Jordanian Judiciary, Economic Crimes, Tax Evasion, Money Laundering, Criminal Justice, Legal Reform, Financial Transparency .

مقدمة:

تُعد الجرائم الاقتصادية من أخطر الجرائم التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني وأمن الدولة، لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأردن، برزت هذه الجرائم بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، خاصة جرائم التهرب الضريبي وغسل الأموال، مما استدعى تكثيف الجهود القانونية والقضائية لمواجهتها وضبطها.

ويقع على عاتق القضاء الأردني دور جوهري في تحقيق العدالة وتطبيق القانون على مرتكبي هذه الجرائم، إذ يُعتبر الجهاز القضائي الركيزة الأساسية لضمان سيادة القانون وحماية الاقتصاد الوطني من الاختلالات الناتجة عن الجرائم الاقتصادية (العوني، 2016).

ويتمثل التحدي الأكبر في كيفية معالجة هذه الجرائم التي تتسم بالتعقيد، وغالباً ما ترتبط بشبكات مالية ومصالح اقتصادية متشابكة، مما يجعل مهمة القضاء تتطلب فهماً عميقاً للتشريعات الاقتصادية والمالية، فضلاً عن توظيف الأدلة الفنية والتقنية المتطورة في إطار المحاكمات الجنائية (قنوت، 2018).

ولهذا فإن دراسة دور القضاء الأردني في مواجهة هذه الجرائم تسلط الضوء على فعالية النظام القضائي في التعامل مع قضايا التهرب الضريبي وغسل الأموال، والتي تشكل تهديداً مباشراً للاقتصاد الوطني وسمعة الدولة في المحافل الدولية.

ويهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الرقابي والعدلي الذي يقوم به القضاء الأردني في محاكمة الجرائم الاقتصادية، مع التركيز على دراسة حالة تتعلق بالتهرب الضريبي وغسل الأموال.

وسيتناول البحث الإطار القانوني الأردني لهذه الجرائم، الإجراءات القضائية المتبعة، والتحديات التي تواجه القضاء في تطبيق العدالة، مع تقديم توصيات لتعزيز دور القضاء في مكافحة هذه الظواهر.

وتأتي أهمية هذا البحث من حاجة المجتمع الأردني لتعزيز دور القضاء في حماية الاقتصاد الوطني، والحد من انتشار الجرائم الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية المستدامة، وكذلك دعم جهود المملكة في التوافق مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (International Monetary Fund [IMF], 2021).

-أسباب الدراسة:

- تعتبر الجرائم الاقتصادية واحدة من أهم المباحث التي باتت تشغل العالم اليوم إنطلاقاً من أهمية صياغة القوانين التي تحفظ المال والمكتسبات والحقوق الشخصية المالية.
- وقد تم البحث بهذا الموضوع لإجراء هذه الدراسة استناداً على الأسباب التالية:
- تزايد معدلات الجرائم الاقتصادية عالمياً وفي الأردن بشكل خاص.
 - الأثر المباشر لهذه الجرائم على الاقتصاد الوطني والاستثمار.
 - الحاجة إلى تحليل فعالية المنظومة القضائية الأردنية في محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.
 - قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال الحيوي.

-أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث تساهم في تسليط الضوء على مدى كفاءة القضاء في التصدي للجرائم الاقتصادية، وخاصة التهرب الضريبي وغسل الأموال. كما تقدم توصيات من شأنها تطوير المنظومة القضائية وتحديث التشريعات، بما يعزز مناخ العدالة الاقتصادية في المملكة.

-أهداف الدراسة:

- بيان دور القضاء الأردني في التعامل مع الجرائم الاقتصادية.
- تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتهرب الضريبي وغسل الأموال.
- استعراض الممارسات القضائية والتحديات التي تواجه إنفاذ القانون.
- تقديم توصيات قانونية ومؤسسية لتحسين آليات الملاحقة القضائية.

-منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة النصوص القانونية، وتحليل الأحكام القضائية الصادرة في قضايا التهرب الضريبي وغسل الأموال، بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال عرض بعض التجارب الدولية.

- خطة البحث:

1. مقدمة عامة.
2. الإطار النظري:

- تعريف الجرائم الاقتصادية.
- مفهوم غسل الأموال.
- مفهوم التهرب الضريبي.
- 3. التشريعات الأردنية:
 - قانون ضريبة الدخل.
 - قانون مكافحة غسل الأموال.
 - قانون العقوبات الأردني.
- 4. دور القضاء الأردني:
 - التحليل القضائي لأحكام صادرة.
 - دور النيابة العامة.
 - التحديات المؤسسية والقانونية.
- 5. دراسة حالة (قضايا واقعية).
- 6. النتائج.
- 7. التوصيات.
- 8. الخاتمة.

المبحث الأول: التعريفات

المطلب الأول: الجرائم الاقتصادية

تعرف الجرائم الاقتصادية على أنها الجرائم التي تُرتكب باستخدام الوسائل الاقتصادية بقصد تحقيق مكاسب غير مشروعة، مثل الغش، التهرب الضريبي، الرشوة.

كما تعرف الجريمة الاقتصادية بأنها (كل عمل أو امتناع يقع مخالفا للقانون الاقتصادي إذا نص على تجريم ذلك العمل أو الامتناع، حيث يدخل في القانون الاقتصادي كل نص ينظم انتاج أو توزيع أو استهلاك السلع والخدمات) (صالح، 1990).

كما تعرف الجريمة الاقتصادية بأنها (مخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في بلد ما والمقصود منها حماية الاقتصاد القومي بأوسع معانيه أو أي عمل أو امتناع عنه يؤثر بدوره في كيان البلد الاقتصادي). (مهدي، 1976)

وتعرف ايضا بأنها (كل فعل غير مشروع مضر بالاقتصاد القومي إذا نص على تجريمه في قانون العقوبات او في القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية الصادرة عن السلطة المختصة). (المشهداني، 2005)

المطلب الثاني: التهرب الضريبي

جاء تعريف التهرب الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 وتعديلاته لأنه استعمال أساليب احتيالية تنطوي على غش أو خداع أو تزوير أو إخفاء البيانات أو تقديم بيانات وهمية أو المشاركة في أي منها قصداً بهدف عدم دفع الضريبة أو التصريح عنها، كلياً أو جزئياً أو تخفيضها وفق ما هو محدد في هذا القانون.

كما يعرف على أنه مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص التشريعية ويتم بالطريقتين التاليتين أو بإحدهما، الأولى من خلال جهل أو عدم علم المكلف بالنصوص وبالشرائع التي تلزمه دفع الضريبة وبالتالي لا يدفعها، والأخرى من خلال إخفاء السلع التي ينتجها أو يستوردها حتى لا يدفع عليها ضريبة. (عاكوم، 2019)

المطلب الثالث: غسل الأموال

يعرف غسل الأموال على أنه تحويل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة إلى أموال تبدو قانونية بهدف إخفاء مصدرها الحقيقي.

كما يعرف على أنه تحويل أموال غير مشروعة (ناتجة عن تجارة المخدرات أو السلاح أو الجنس) إلى أموال مشروعة بتحويلها إلى البنوك ودخولها في أرقام دفترية يمكن سحبها أو تحويلها عبر القنوات المشروعة لاستثمارها في أعمال اقتصادية مسموح بها. (غنايم، 2015)

وتعرف جرائم غسل الأموال على أنها كل فعل ينطوي على ابدال الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تمويه مصدرها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها المال أو اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استثمارها أو إيداعها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها. (الغنم، 2020).

المبحث الثاني: دور الأردن في مكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال

المطلب الأول: : قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وتعديلاته

يهدف هذا القانون إلى تنظيم تحصيل الضرائب وضمان التزام الأفراد والشركات بالقواعد الضريبية.

يُعد القانون من أهم القوانين التي تساهم في مكافحة التهرب الضريبي وحماية موارد الدولة المالية. ينص القانون على مجموعة من العقوبات الرادعة التي تُفرض على المكلفين الذين يعتمدون التهرب الضريبي، (الطيب، 1981) ومن أبرزها:

1- الغرامات المالية: يُفرض على من يثبت قيامه بتهرب ضريبي غرامة مالية تتراوح بين 50% إلى 200% من الضريبة غير المدفوعة أو المخالفة حسب شدة الجريمة وحجم التهرب (المادة 66 من القانون).

2- العقوبات الجنائية: قد تصل العقوبات إلى الحبس لمدة تصل إلى خمس سنوات في الحالات التي تتضمن تزيف سجلات أو تقديم معلومات كاذبة أو إخفاء دخل عمداً بهدف التهرب من دفع الضريبة (المادة 67).

3- الإجراءات الإدارية: تشمل تجميد الحسابات أو حجز الأصول ومصادرتها وفقاً للإجراءات القانونية، وذلك لضمان تحصيل الحقوق الضريبية.

4- العقوبات التكميلية: مثل إلغاء التراخيص التجارية أو منع الشخص المتهم من مزاوله بعض الأنشطة الاقتصادية، حسب نصوص أخرى مكملّة أو لائحة التنفيذ.

ومن أبرز الأمثلة على نصوص العقوبات في القانون: "يُعاقب كل من امتنع عمداً عن تقديم إقراره الضريبي أو قدم معلومات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة بغرامة مالية لا تقل عن خمسين بالمئة ولا تزيد على مئتين بالمئة من الضريبة غير المدفوعة، وإذا تكرّر التهرب تُضاعف الغرامة." (قانون ضريبة الدخل الأردني، 2014، المادة 66).

"يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة مالية أو بالعقوبتين معاً، كل من زوّر أو حرّف سجلاته أو أوراقه الضريبية بقصد التهرب من الضريبة." (قانون ضريبة الدخل الأردني، 2014، المادة 67).

المطلب الثاني: : قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021

صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021 ليُحدث نقلة نوعية في التشريع الأردني، من خلال تعزيز الإجراءات القانونية والمؤسسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة من جهات مثل مجموعة العمل المالي (FATF).

يهدف القانون إلى ضبط وملاحقة كل من يقوم بأعمال تهدف إلى إضفاء الطابع الشرعي على الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، أو تمويل الأنشطة الإرهابية.

أهم الأحكام والإجراءات المتعلقة بالكشف وتجميد الأموال:

1- الكشف عن الأموال غير المشروعة: يلزم القانون الجهات الخاضعة له (مثل البنوك، شركات التحويل، الوسطاء الماليين) بإجراء إجراءات معرفية دقيقة للعملاء (إجراءات "اعرف عميلك" - KYC) بهدف تحديد هوية العميل ومصدر الأموال (المادة 9 و 10).

تُقرض على هذه الجهات تقديم تقارير فورية للهيئة الأردنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند الاشتباه بأي معاملات مالية غير عادية أو مشبوهة قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 11). كما يخول القانون الهيئة القيام بعمليات جمع وتحليل المعلومات المالية ومتابعة مصادر الأموال وتحركاتها، مع تفعيل التعاون مع الجهات المحلية والدولية المعنية (المادة 14).

2- تجميد الأموال والأصول: يحق للهيئة أو الجهات القضائية المختصة إصدار قرارات بتجميد الأموال والأصول المشكوك في كونها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب فوراً، ولمدة لا تتجاوز 72 ساعة كإجراء احترازي مبدئي (المادة 25) حيث يمكن تمديد فترة التجميد بناءً على قرار قضائي لمدة تصل إلى 6 أشهر، مع إمكانية التمديد مرة أخرى إذا اقتضى الأمر (المادة 26).

كما يتضمن القانون آليات لإجراءات المصادرة النهائية للأموال بعد إثبات علاقتها بالجريمة، وذلك لضمان عدم تمكين مرتكبي الجرائم من الاستفادة من عوائدها (المادة 30).

3- التعاون القضائي والرقابي: ينص القانون على التعاون بين الهيئة والقضاء، والجهات الأمنية، والمؤسسات المالية، لتبادل المعلومات وإجراء التحقيقات اللازمة (المادة 17) حيث يسمح القانون بتبادل المعلومات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع احترام سيادة القانون وحماية السرية المهنية (المادة 18).

المطلب الثالث: قانون العقوبات الأردني: نصوصه المتعلقة بالجرائم الاقتصادية
قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 هو الإطار القانوني العام الذي ينظم الجرائم والعقوبات في المملكة الأردنية الهاشمية. ويحتوي القانون على عدة نصوص عامة وخاصة تُعاقب الجرائم الاقتصادية، والتي تمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الاقتصادي والاجتماعي للدولة. يشمل قانون العقوبات جرائم متعددة ذات صلة بالاقتصاد الوطني، منها التزوير، الاحتيال، التهرب الضريبي، غسل الأموال، استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وغيرها (المشهداني د، 2001).

وفيما يلي تفصيل لأهم المواد المتعلقة بالجرائم الاقتصادية:

- 1- التزوير والاحتيال: يُعاقب القانون كل من قام بتزوير مستندات أو أوراق تجارية أو مالية بقصد الإضرار بمصلحة الغير أو الدولة، مما يشكل أساسًا للعديد من جرائم التهرب الضريبي وغسل الأموال (المواد 209-217). العقوبة تصل إلى السجن والغرامة، وتتضاعف في حالة استغلال الوظيفة العامة أو في الجرائم المرتكبة من قبل موظفين عامين (المادة 216).
- 2- الاختلاس والرشوة: يعاقب القانون الاختلاس الذي يطال الأموال العامة أو الخاصة، والذي يشكل جزءًا من الجرائم الاقتصادية التي تضر بمصلحة الدولة (المواد 299-303) حيث توجد عقوبات صارمة للرشوة واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب غير مشروعة (المواد 308-314).
- 3- الجرائم المتعلقة بالمالية العامة: يعاقب القانون كل من امتنع عن دفع الضرائب أو الرسوم أو أقدم على التهرب منها بطرق احتيالية، حيث تعتبر هذه الأفعال جرائم يعاقب عليها بنصوص قانون العقوبات وبالتنسيق مع قوانين أخرى (المادة 206).

كما يشمل القانون العقوبات على كل من يحاول تعطيل عمل المؤسسات الاقتصادية أو يعرقل تنفيذ القرارات الاقتصادية (المواد 217-220).

بالرغم من وجود قانون خاص لمكافحة غسل الأموال، إلا أن قانون العقوبات يتضمن نصوصاً عامة لمعاقبة كل من يقوم بأي عمل يهدف إلى إخفاء مصدر الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة (المادة 414 مكرر، بعد التعديل). وهنا نقتبس بعض المواد نصاً من قانون العقوبات:

• "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مالية كل من زور مستندات مالية بقصد الإضرار بمصلحة الغير أو الدولة." (قانون العقوبات الأردني، 1960، المادة 210).

• "يعاقب بالحبس وبغرامة كل موظف عام استغل وظيفته لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة." (قانون العقوبات الأردني، 1960، المادة 311).

• "يعاقب كل من ارتكب جريمة التهرب من الضرائب أو الرسوم المتوجبة عليه، بما يتفق مع القوانين المالية." (قانون العقوبات الأردني، 1960، المادة 206).

يؤنـاء على ما سبق يُظهر الأردن التزاماً واضحاً في مكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال تطوير وتحديث منظومته القانونية التي تعالج هذه الظواهر، حيث اعتمدت الدولة قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 الذي يفرض عقوبات صارمة على التهرب الضريبي، ويضمن تحصيل الحقوق المالية للدولة بحزم وفعالية.

كما عزز الأردن إطاره التشريعي بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021، الذي وضع آليات دقيقة للكشف عن الأموال غير المشروعة وتجميدها، إضافة إلى تعزيز التعاون القضائي والرقابي المحلي والدولي. هذه القوانين مجتمعة توفر الأدوات القانونية الضرورية لملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية، وتساهم في حماية الاقتصاد الوطني من الأضرار التي قد تلحق به.

إلى جانب الجانب التشريعي، يلعب القضاء الأردني دوراً محورياً في تنفيذ هذه القوانين وتحقيق العدالة في قضايا الجرائم الاقتصادية، من خلال محاكمات فعالة ومستقلة تضمن تطبيق العقوبات المقررة بحق المتهمين بالتهرب الضريبي وغسل الأموال.

كما يعمل القضاء بالتنسيق مع الجهات الرقابية مثل الهيئة الأردنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والدوائر الضريبية لضمان كشف المخالفات المالية وملاحقة مرتكبيها. يبرز هذا الدور القضائي الفاعل ويعزز من ثقة المستثمرين والمواطنين في النظام القانوني ويعكس إرادة الأردن في مكافحة الفساد والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا في الحد من الجرائم الاقتصادية

حرص الأردن على تطوير منظومة رقابية متقدمة تشمل البنوك والمؤسسات المالية، حيث طبقت هيئة الرقابة المالية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني إجراءات صارمة لضمان شفافية العمليات المصرفية ومنع استغلالها في غسل الأموال والتهرب الضريبي.

تم فرض معايير "اعرف عميلك" (KYC) و"مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" (AML/CFT) على جميع البنوك وشركات الخدمات المالية، مما يتيح كشف المعاملات المالية المشبوهة بشكل مبكر وتحليلها باستخدام أنظمة ذكية ومتطورة.

تأتي هذه الإجراءات الرقابية لتسهم بشكل فعال في تقليل المخاطر المالية وحماية النظام المصرفي من الاختراقات التي تستغل في ارتكاب الجرائم الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، استثمر الأردن في تطوير خدمات إلكترونية متقدمة تسمح بتحليل البيانات الضخمة ومراقبة حركة الأموال عبر الشبكات المالية الرقمية، مما يسهل تتبع مصادر الأموال المشبوهة وإحالة المخالفات للجهات القضائية المختصة بسرعة ودقة.

كما قامت الحكومة بإطلاق منصات رقمية موحدة لتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية والمالية، مما يعزز التكامل والشفافية في مكافحة الجرائم الاقتصادية، حيث أن هذه الأدوات التقنية الحديثة ترفع من كفاءة الرقابة المالية وتقلل من فرص التهرب وغسل الأموال، مسهمة في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المجتمع في النظام المالي الأردني.

المطلب الأول: دور النيابة العامة في الكشف عن الجرائم الاقتصادية

تلعب النيابة العامة في الأردن دوراً محورياً في مكافحة الجرائم الاقتصادية من خلال مباشرة التحقيقات وملاحقة المتهمين بقضايا التهرب الضريبي وغسل الأموال أمام المحاكم المختصة. تتمتع النيابة العامة بسلطات واسعة في جمع الأدلة، واستدعاء الشهود، والتنسيق مع الجهات الرقابية مثل هيئة مكافحة غسل الأموال والبنك المركزي، مما يضمن تحقيق العدالة بكفاءة وسرعة.

كما تقوم النيابة باتخاذ إجراءات الحجز والتحفظ على الأموال والأصول المشبوهة خلال مجريات التحقيق، بما يحد من قدرة المتهمين على التهرب من العقاب ويضمن حفظ حقوق الدولة والمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى النيابة العامة إلى تعزيز التعاون المحلي والدولي في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية عبر تبادل المعلومات والخبرات مع أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأخرى، وتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تعمل على رفع كفاءة كوادرها من خلال التدريب المستمر على الأساليب الحديثة في التحقيق الجنائي الاقتصادي، مما يعزز قدرتها على مواجهة التطورات التقنية والمالية التي تستغل في ارتكاب هذه الجرائم. بهذا الدور الحيوي، تساهم النيابة العامة في حفظ الأمن الاقتصادي للدولة ودعم النظام القضائي في تحقيق العدالة والردع الفعال.

المطلب الثاني: التحديات المؤسسية والقانونية

تواجه مكافحة الجرائم الاقتصادية في الأردن العديد من التحديات المؤسسية التي تعيق فعالية العمل القضائي والرقابي، أبرزها ضعف التنسيق بين الجهات المعنية مثل النيابة العامة، الأجهزة الأمنية، البنوك، وهيئة مكافحة غسل الأموال.

هذا النقص في التنسيق يؤدي إلى تباطؤ في تبادل المعلومات وحصر الأدلة، مما يؤثر سلباً على سرعة التحقيقات وكفاءة المحاكمات.

إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير قدرات الموارد البشرية من حيث التدريب والخبرة المتخصصة في الجرائم الاقتصادية، حيث أن قلة الخبراء القضائيين والماليين تحد من القدرة على تحليل القضايا المعقدة المرتبطة بغسل الأموال والتهرب الضريبي.

وعلى الصعيد القانوني، توجد تحديات تتمثل في ضرورة تحديث وتطوير التشريعات لتواكب التطورات الحديثة في أساليب ارتكاب الجرائم الاقتصادية، خصوصاً مع ظهور تقنيات مالية رقمية معقدة.

كما يواجه القانون أحياناً ضعفاً في النصوص الردعية التي قد لا تواكب شدة الخطورة الاقتصادية لهذه الجرائم، بالإضافة إلى ثغرات في القوانين المتعلقة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات القضائية.

حيث أن هذه التحديات القانونية تؤثر على قدرة القضاء على تنفيذ العقوبات بفعالية وفرض الردع المطلوب لمنع تكرار الجرائم الاقتصادية. ومن أبرز هذه التحديات:

- 1- ضعف التنسيق بين الجهات القضائية والرقابية والمالية.
- 2- نقص الخبرات والتدريب المتخصص في الجرائم الاقتصادية.
- 3- تأخر تحديث التشريعات لمواكبة تطور أساليب الجريمة الاقتصادية.
- 4- ضعف العقوبات الردعية في بعض نصوص القانون.
- 5- وجود ثغرات في آليات التعاون الدولي وتبادل المعلومات.
- 6- التحديات التقنية في تتبع الأموال الرقمية والمعاملات المالية الحديثة

الخاتمة:

إن الجرائم الاقتصادية، وعلى رأسها التهرب الضريبي وغسل الأموال، تشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن مكافحة هذه الجرائم تتطلب منظومة قانونية وقضائية متكاملة وفعالة.

لقد بينت الدراسة أن الأردن قد قطع خطوات مهمة في هذا المجال من خلال تطوير تشريعات حديثة مثل قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021، والتي توفر إطاراً قانونياً متيناً يعزز من قدرة القضاء على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتوقيع العقوبات اللازمة.

كما أظهرت النتائج أن القضاء الأردني يقوم بدور حيوي في تطبيق هذه التشريعات، بالتعاون الوثيق مع الجهات الرقابية والهيئات المختصة، مما يساهم في تعزيز نزاهة النظام الاقتصادي ورفع ثقة المستثمرين والمجتمع.

ومع ذلك، تبرز تحديات مؤسسية وقانونية تتطلب معالجة مستمرة لضمان فاعلية المكافحة القضائية لهذه الجرائم، مثل الحاجة إلى رفع مستوى تدريب وتأهيل القضاة والخبراء، وتحديث الأدوات التقنية، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية. كما أن مواجهة التطورات المستمرة في أساليب ارتكاب الجرائم الاقتصادية، لا سيما تلك التي تستغل التكنولوجيا الحديثة، يتطلب استجابة تشريعية وقضائية سريعة ومرنة.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة استمرار تطوير البنية القانونية والمؤسسية، وتفعيل التعاون الدولي، إضافة إلى تعزيز الرقابة المالية وخاصة على البنوك والخدمات الإلكترونية. هذه الخطوات ستكون حاسمة في تعزيز قدرة الأردن على مواجهة الجرائم الاقتصادية، وضمان استقرار اقتصاده وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن النظام القضائي الأردني يلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في مكافحة الجرائم الاقتصادية، لا سيما في محاكمة قضايا التهرب الضريبي وغسل الأموال. من خلال تحليل القوانين المعمول بها مثل قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021، تبين أن هناك إطاراً تشريعياً متكاملًا يدعم الإجراءات القضائية ويُعزز من قدرة المحاكم على فرض العقوبات المناسبة. كما كشفت الدراسة عن وجود تعاون وثيق بين القضاء والجهات الرقابية المختلفة، مما ساهم في سرعة كشف الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. كما أشارت الدراسة إلى أن التحديات التي تواجه القضاء الأردني تتمثل في الحاجة إلى مزيد من التأهيل والتدريب المتخصص للقضاة في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تطوير الأدوات التقنية المستخدمة في التحقيق والمحاكمة لمواكبة التطورات الحديثة في طرق ارتكاب الجرائم الاقتصادية. وأظهرت النتائج أيضاً أن تعزيز الإطار القانوني والإداري، إلى جانب تفعيل الرقابة على البنوك والخدمات المالية الإلكترونية، يلعب دوراً كبيراً في الحد من وقوع هذه الجرائم وتحسين آليات مكافحة القضائية.

بناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة استمرارية تطوير النظام القضائي وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

- توصيات الباحث:

- 1- تعزيز التدريب والتأهيل القضائي: يوصى بزيادة البرامج التدريبية المتخصصة للقضاة والنيابة العامة في مجال الجرائم الاقتصادية، وخاصة التهرب الضريبي وغسل الأموال، لتزويدهم بالمعرفة الفنية والمهارات الحديثة اللازمة للتعامل مع تعقيدات هذه القضايا.

- 2- تطوير الأدوات التقنية: ينبغي توفير وتحديث التقنيات الرقمية والبرمجيات المتقدمة التي تساعد في تتبع الأموال وتحليل البيانات المالية بشكل أكثر دقة وفعالية، مما يسهل كشف الجرائم الاقتصادية ومعالجتها قضائياً.
- 3- تقوية التعاون بين الجهات الرقابية والقضائية: يوصى بتعزيز آليات التنسيق والتبادل المعلوماتي بين القضاء، النيابة العامة، البنوك، وهيئة مكافحة غسل الأموال، لتسريع الإجراءات وضمان جمع الأدلة بشكل متكامل.
- 4- تحديث الإطار القانوني: يفضل العمل على مراجعة وتحديث التشريعات ذات الصلة بشكل دوري لتتماشى مع التطورات الدولية وأحدث الممارسات في مكافحة الجرائم الاقتصادية، مع التأكيد على تشديد العقوبات الردعية.
- 5- تفعيل الرقابة على القطاع المالي الإلكتروني: يُنصح بالاستمرار في تطوير وتفعيل أنظمة الرقابة على البنوك والخدمات المالية الإلكترونية لمنع استغلالها في عمليات التهرب وغسل الأموال.
- 6- تعزيز التعاون الدولي: تشجيع الأردن على توسيع نطاق التعاون القضائي والأمني مع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، للاستفادة من الخبرات وتبادل المعلومات الحيوية.

القوانين:

1. قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 34 لسنة 2014.
 2. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 20 لسنة 2021.
 3. قانون العقوبات الأردني.
- المصادر والمراجع
- الطيب، ع. أ. (1981). فكرة الجريمة الاقتصادية وأحكامها في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية المغربي. *المجلة العربية للدفاع الاجتماعي* - العدد 11.
- العوني، ر. (2016). *الجرائم الاقتصادية: المفهوم، الأنواع، والآثار*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الغنم، ا. ع. (2020). *الإطار القانوني الوطني لجريمة غسل الأموال*. المعهد القضائي الأردني.

- المشهداني، د. م. (2001). شرح قانون العقوبات -الجرائم الاقتصادية.
- المشهداني، م. ا. (2005). الجرائم الاقتصادية أنواعها وطرق مكافحتها والوقاية منها. مجلة العلوم القانونية - جامعة بغداد.
- صالح، د. ن. (1990). الجرائم الاقتصادية في القانون الأردني. عمان.
- عاكوم، م. (2019). التهرب الضريبي -المفهوم، الأسباب، الأساليب، الانعكاسات، المكافحة. منشورات الحلبي الحقوقية.
- غنايم، م. ن. (2015). غسل الأموال .
- قنوات. (2018). التهرب الضريبي في الأردن :أسبابه وآثاره القانونية والاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- مهدي، ع. ا. (1976). المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن. منشأة المعارف.